



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

التقارير الختامية الصادرة عن

ورش عمل المؤتمر

## ورشة عمل المرأة العربية والنزاعات المسلحة

رأس هذه الجلسة سعادة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان عضو المجلس التنفيذي بالمنظمة وتحدث فيها الأستاذ غسان مخير النائب في البرلمان اللبناني. وكان مقرر الجلسة هو الدكتور صالح غيث من جامعة البحرين. وكان منتدى المرأة والنزاعات المسلحة (بيروت، 7-9 مارس/آذار 2004) قد انتهى إلى عدد كبير من التوصيات موزعة على توصيات في المجال الوطني والعربي، وأخرى في المجال الدولي.

- أما المجال الوطني والعربي فقد تضمن دعوة الحكومات العربية بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني لوضع البرامج الخاصة برفع الوعي الاجتماعي حول الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة والاحتلال تجاه المرأة والطفل، ومبادرة الحكومات العربية بتضمين البرامج الخاصة بتدريب العسكريين وقوى الأمن والدفاع المدني مباديء حماية المرأة التي نصت عليها الاتفاقات الدولية، ودعوة الدول العربية لتقديم مرشحات للأمين العام للأمم المتحدة لتعيينهن كممثلات ومبعوثات للقيام بالساعي الحميدة باسمه، ودعوة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية إلى إعداد برامج لدعم المرأة العربية ذات الاحتياجات الخاصة والناشئة عن الاحتلال والنزاعات المسلحة، وتعزيز دور المرأة العربية في مواجهة النزاعات على أراضيها، ومطالبة وسائل الإعلام بإبراز الدور الذي تضطلع به النساء في ظل النزاعات المسلحة، ودعوة منظمة المرأة العربية إلى العمل على وضع قاعدة بيانات ودراسات إحصائية وتحليلية عن واقع النساء العربيات ضحايا الاحتلال وكذلك دعوة المنظمة بالتعاون مع المؤسسات الشبابية العربية لإنشاء برامج موجهة للشباب تعمل على ترسيخ مفاهيم المواطنة وحماية الوطن ومفاهيم العدالة والسلام، وكذلك تأسيس شبكة عربية تابعة للمنظمة لتأهيل وتدريب العناصر النسائية للمشاركة في مجموعات الضغط المتوجهة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية.

- وتضمنت التوصيات في المجال الدولي، دعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى تطبيق القانون الدولي وبخاصة القانون الدولي الإنساني، ودعوة المنظمات الدولية الحكومية والأهلية إلى الاضطلاع بدور فعال في حماية النساء في النزاعات المسلحة، ومطالبة المجتمع الدولي بضمان وتأمين عودة كافة اللاجئين والنازحين والمهجرين من جراء النزاعات المسلحة إلى ديارهم، ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية العربية إلى العمل على إعداد دراسات ميدانية إحصائية وتحليلية حول آثار الاحتلال والنزاعات المسلحة على أوضاع المرأة العربية، ودعوة المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني إلى التشدد في مطالبة الاحتلال وأطراف النزاع المسلح باحترام القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، وتنظيم حركة عربية ودولية بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للضغط على قوى الاحتلال للإفراج عن المعتقلين والأسرى والسجناء من النساء والرجال العرب. ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإزالة جدار الفصل العنصري، وكذلك الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والضغط على إسرائيل لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأخيراً دعوة المجتمع الدولي إلى المساعدة في إزالة الألغام المزروعة في الأراضي العربية.

وقد أشارت الورقة إلى النتائج التالية في ضوء تحليل الأوراق القطرية:

- في ضوء ما أكدته توصيات منتدى بيروت عن أهمية الشراكة بين المؤسسات الرسمية والمدنية لتنفيذ ما تضمنته هذه التوصيات فقد أوضحت التقارير القطرية وجود أنماط من الشراكة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. تتمثل في مبادرات من السيدات الأول في بعض الدول اللاتي أطلقن مبادرات بهيئات وطنية مختلطة؛ وتتمثل كذلك في إنشاء مؤسسات مستقلة مختلطة من القطاعين العام والخاص.

• وأبرزت التقارير الوطنية أهمية الدور الذي تلعبه هيئات المجتمع المدني والأهلي، خاصة الجمعيات النسائية منه، في جميع المجالات التي تتعلق بتنفيذ التوصيات، وكذلك في الضغط

على الجهات الرسمية من أجل حسن تنفيذها، وفي مجالات إضافية مختلفة مثل الوقاية من النزاعات والإنذار المبكر عنها. لكن يبقى أن فعالية المجتمع المدني مرهونة بتعزيز استقلالية الجمعيات وإمكاناتها المادية والبشرية، خاصة حين تعمل هذه الهيئات في مجالات يكون فيها في تميز عن سياسات الحكومات الوطنية المعنية أو في مواجهة مع الاحتلال أو القمع، مما يوجب التدخل والمساعدة على تعزيز استقلاليته ونشاطاتها وحمائتها ونشاطها.

• تمكنت الجهات الوطنية المعنية بالتوصيات، الرسمية والمدنية، من تحقيق تقدم في عدد متواضع من التوصيات التي صدرت عن منتدى بيروت، خاصة في مجالات المساعدات المباشرة لضحايا النزاعات المسلحة، والمصادقة على أبرز المعاهدات الدولية، وبث ونشر المعلومات المتعلقة بهذه المعايير الدولية، وتوعية النساء بشأنها، وطورت برامج خاصة وفاعلة بشأن نزع الألغام. لكن هذه الجهات لم تتمكن بالقدر الكافي من تحقيق تقدم بشأن جميع ما تضمنته هذه التوصيات التي بقي العديد منها غير واضح المعالم، خاصة بالنسبة للتوصيات على المستوى الدولي. ذلك ما يمكن تبريره جزئياً بالقول أن إيجاد الحلول النهائية لتأثير النزاعات المسلحة على المرأة العربية، ولا يمكن معالجته بشكل فعال إلا من خلال إنهاء هذه النزاعات.

• أشارت التقارير الوطنية إلى مجموعة بعينها من المعوقات تمثل تحدياً لتنفيذ جميع التوصيات، تتمثل هذه المعوقات أساساً في استمرار الاحتلال الإسرائيلي لكل من الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية واستمرار الانتهاكات التي تتعرض لها النساء بشكل يومي، والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وحكومته الحالية، وتردي الأوضاع الاقتصادية مما يهدد برامج تأهيل النساء واستمرارها، وجمود العملية السلمية وغياب أفق العودة إلى طاولة المفاوضات في المنظور القريب، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية واستكمال بناء جدار الضم العنصري رغم عدم قانونيته. وكذلك استمرار باقي النزاعات المسلحة، لا سيما في العراق وقطاع دارفور في السودان. كما أشارت الأوراق إلى القصور المالي في تلبية كل الاحتياجات.

• وبالنسبة إلى كيفية التعامل مع هذه التحديات، أكدت التقارير انه لا يوجد الكثير مما يمكن عمله في مواجهة التحديات السياسية التي يواجهها وطنه بأكمله وليس نساءه فقط، ولكن وضمن الإمكانيات المتوفرة، هناك مبادرات تقوم بتنفيذها السلطات الرسمية والمؤسسات النسوية ومؤسسات السلطات الوطنية لمساعدة النساء وتأهيلهن في جميع المجالات المتاحة.

• فيما يتعلق بالتوصية الداعية إلى إزالة الألغام، بينت التقارير وجود برامج رائدة لنزع الألغام في بعض الدول، أما بالنسبة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل، فقد أولى عدد ضئيل من الدول العربية هذه التوصية الأهمية التي تستحق .

• ما زالت قضية الأسرى والمعتقلين العرب من الرجال والنساء لا تزال الاهتمام الكافي عربياً رغم عمليات الاعتقال والأسر اليومي سواء في العراق، أو في فلسطين ولبنان على يد السلطات الإسرائيلية. كذلك عكست التقارير ضعفاً في الاهتمام بملف قضايا اللجوء والنزوح والتهجير القسري على أهميته.

• وفيما يتعلق بالدعوة إلى حمل الأطراف في أي نزاع مسلح على الالتزام بقرارات المجتمع الدولي، فقد ساهمت جميع الدول العربية، ضمن السياسات الداخلية ومن خلال المبادرات الدبلوماسية والدولية، في الضغط على إسرائيل من أجل وقف اعتداءاتها واحتلالها المستمر للأراضي العربية، خاصة في فلسطين ولبنان وسوريا. وإن غاب تفعيل هذه التوصية عن النزاعات التي تقع ضمن دولة عربية (مثلاً: في العراق وفي إقليم دارفور في السودان).

• وفيما يتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فقد صادقت جميع الدول التي شملتها الدراسات على أهم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وبالقانون الدولي الإنساني وكذا على أبرز الآليات الدولية والإقليمية الرامية إلى القضاء على كافة أوجه التمييز ضد النساء. لكن معظم الدول العربية لم تصادق بعد على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

• فيما يتعلق بمطالبة الاحتلال وأطراف النزاع المسلح باحترام القانون الدولي، فقد برزت بعض النشاطات في هذا الإطار في لبنان من حيث العمل على توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية تمهيداً لمقاضاتها ومقاضاة مسئولين سياسيين وعسكريين فيها بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الدولية أو الوطنية الأجنبية ذات الاختصاص.

- وفيما يتعلق بتطبيق التوصية الخاصة بالضغط على إسرائيل لإزالة جدار الفصل العنصري، أوضحت الورقة التحليلية أن الدول العربية فيما عدا جهود محدودة، لم تقم بالنشاط الكافي لاستثمار الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، فضلاً عن نشر هذا الرأي الاستشاري وإبراز مضمونه وأهميته.
- فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بإشراك المرأة في الدبلوماسية والسياسة، أوضحت التقارير تقدم وضع المشاركة السياسية للمرأة، وذلك دون المشاركة الدبلوماسية، ولم تناول التقارير مسألة مشاركة المرأة ضمن منظومة الأمم المتحدة إلا تقرير البحرين التي تمكنت من الحصول على رئاسة الجمعية العامة لدورة عام 2006/2005.

## وقد خلصت ورشة العمل إلى بلورة التوصيات التالية:

### أولاً: اقتراحات بشأن الأوضاع الراهنة :

1. التنديد بالمجازر المريعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من قبل إسرائيل بحق المدنيين، لاسيما النساء، في كل فلسطين ولبنان والإشادة بما قامت به النساء العربيات في بيت حانون من التصدي لجنود الاحتلال الإسرائيلي.
2. التنديد بالمجازر المريعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في العراق وفي منطقة دارفور في السودان.

### ثانياً: اقتراحات لوضع أولويات مرحلية عربية عامة بالنسبة لتنفيذ التوصيات الأكثر إلحاحاً:

1. دعوة السلطات الرسمية العربية الوطنية والإقليمية والمؤسسات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى بلورة الإرادة السياسية الواضحة وتطوير البرامج وفق الأولويات التي تضعها، من أجل تنفيذ توصيات منتدى بيروت وتجاوز المعوقات المختلفة التي تحول دون تنفيذها والعمل على وضع قاعدة أساسية للتنسيق بين منظمة المرأة العربية والبرلمان العربي الانتقالي لما لذلك من أثر لتحقيق أهداف النهوض لواقع المرأة.
2. تطوير ودعم الأعمال المؤدية إلى مكافحة الإفلات من العقاب نتيجة المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، لاسيما من قبل إسرائيل في كل من فلسطين ولبنان، عبر توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحقيق فيها من قبل الهيئات الدولية المختصة، وإحالتها للمحاكمة الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية وأمام المحاكم الوطنية التي يمكن أن تتمتع بالأخصاص.
3. دعوة الدول العربية للمصادقة على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.
4. المطالبة بسرعة الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات والسجناء والسجينات العرب وإطلاق حملة من أجل تحقيق ذلك مبادرة سوزان مبارك للسلام.
5. دعم الجهود المؤدية إلى حل قضية المفقودين حيثما كانوا والمطالبة بالإفصاح عن حقيقة مصيرهم وإطلاق سراح الأحياء منهم وإعادة رفاة من قضى إلى ذويه.
6. تبادل الخبرات في مجال نزع الألغام.
7. دعوة منظمة المرأة العربية إلى توضيح المسؤوليات وإيجاد الآليات المناسبة الواضحة لتفعيل دور المنظمات الدولية وجامعة الدول العربية. وفي هذا الإطار تشجيع التعاون بين منظمة المرأة العربية وحركة سوزان مبارك الدولية للسلام.
8. دعوة منظمة المرأة العربية إلى وضع الآليات اللازمة في كيفية حماية المرأة العربية في ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة في إطار شراكات مع المنظمات الخارجية الدولية الإقليمية سواء الحكومية أو غير الحكومية إضافة إلى المجتمع المدني.

### ثالثاً: اقتراحات لتطوير توصيات منتدى بيروت على ضوء التقارير المقدمة:

1. العمل على تنظيم حيازة الأسلحة الفردية المنتشرة انتشاراً واسعاً في الدول التي شهدت أو تشهد نزاعات مسلحة داخلية للحد من انتشارها انتشاراً عشوائياً.
2. العمل على استصدار قرار دولي يحرم استعمال القنابل غير التقليدية التي تشكل خطراً بالغاً على المدنيين والنساء، مثل القنابل العنقودية والقنابل التي تستعمل اليورانيوم المنضب أو المخصب.
3. تشجيع الدول العربية وسائر دول العالم للمصادقة على اتفاقية أوتاو بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (1997)، وعلى اتفاقية جنيف بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها

مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (1980) والبروتوكول الثاني الإضافي لها المتعلق بحظر أو تقييد استخدام الألغام والإشراك الخداعية الأخرى.

4. دعوة الدول العربية إلى مواصلة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.

- يذكر أن منظمة المرأة العربية قد وجهت اهتمامًا خاصًا لموضوع المرأة العربية تحت الاحتلال والنزاعات المسلحة، ويمكن رصد ذلك فيما يلي:
- مثّل موضوع "المقررات الجامعية كأداة لنشر ثقافة السلام الاجتماعي" أهم محاور الاهتمام الرئيسية وعنوانًا لأحد أوراق العمل التي قدمت في ورشة عمل "تضمين بُعد النوع في المقررات الجامعية ومجالات البحث الأكاديمي" التي عقدتها منظمة المرأة العربية بالقاهرة يومي 27 و28 أبريل 2005 وشارك فيها عشرون من رؤساء الجامعات الكبرى بالدول الأعضاء بالمنظمة أو ممثليهم، فضلاً عن ممثلين بارزين من هيئات معنية مثل اتحاد الجامعات العربية، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجامعة الأمريكية بالقاهرة.
  - يشمل اهتمام مشروع دليل المرأة العربية التي تنفذه المنظمة رصد بيانات عن الخبراء العرب والمنظمات والمراكز البحثية والبرامج الأكاديمية العربية المعنية بقضايا المرأة والسلام والمرأة والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية.
  - من المقرر أن يتضمن مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية في مرحلته الثانية مؤشر بعنوان "المرأة تحت الاحتلال والنزاعات المسلحة" كي يتم رصد انتشار هذه الفئة من النساء العربيات وطبيعة أوضاعها.
  - تخصص المنظمة واحدة من المنح الدراسية الخمس التي تقدمها سنويًا لأفضل مقترح لبحث ميداني عن واقع المرأة العربية في الصراعات المسلحة، حيث تقدم هذه المنح للباحثين في الدول الأعضاء بالمنظمة الراغبين في كتابة أطروحات للماجستير أو الدكتوراه عن أوضاع المرأة العربية.
  - تخصص المنظمة واحدة من جوائز العلوم الاجتماعية التي يعلن عنها كل ثلاث سنوات لأفضل دراسة نظرية أجريت في مجال المرأة والسلام.
  - تشارك المنظمة في فعاليات المنتديات الإقليمية للمرأة والسلام التي تنظمها حركة سوزان مبارك الدولية من أجل السلام (عقد الأول عام 2004، وعقد الثاني في نوفمبر/تشرين ثاني 2006 بعنوان المنتدى الإقليمي من أجل تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325: المرأة- الأمن- السلام) وذلك بالتعاون مع يونيفام واليونسكو ومركز كوثر.
  - أصدر المجلس الأعلى للمنظمة في 20 يوليو/تموز 2006 بيانًا مصدرًا باسم السيدات الأول للدول أعضاء المنظمة بشأن معاناة المرأة الفلسطينية واللبنانية من جراء العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية واللبنانية.
  - وفي 20 يوليو/تموز أيضًا أرسلت صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة ملك مملكة البحرين بوصفها رئيسة منظمة المرأة العربية في حينه خطابًا إلى السيد كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة في حينه بشأن ما تتعرض له المرأة في فلسطين ولبنان من أحداث مأساوية بفعل العدوان الإسرائيلي، مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق القانون الدولي الإنساني خاصة النصوص داخله التي تتعلق بحماية المرأة وأخذ احتياجاتها في الاعتبار أثناء وبعد الصراع. ورد عليها بدوره بتاريخ 15 أغسطس/آب 2006 مؤكداً على ما ورد في كتاب سيادتها بشأن الوضع المأساوي في الدولتين وضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني وموضحًا أن الأمم المتحدة لن تدخر جهداً في العمل على حل الصراعات في المنطقة.
  - كما أعدت رئاسة المنظمة في التاريخ نفسه بيانًا للتنديد بالاعتداءات الإسرائيلية وإدانة أعمال الحصار والإغلاق والتجويع والتشريد والقتل ضد العزل من المدنيين لاسيما النساء والأطفال.
  - تخصص منظمة المرأة العربية نسبة في ميزانيتها لعام 2007 توجه لأنشطة تنفذ في دول فلسطين ولبنان والسودان (دارفور) لدعم المرأة التي تعاني من ويلات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي والنزاعات المسلحة.